مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

2

الموقف الأمريكي من حكومة الإطار التنسيقي والاستدارة نحو التوازن

الكاتب
د. خالد هاشم محمد

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

الموقف الأمريكي من حكومة الإطار التنسيقي والاستدارة نحو التوازن

د. خالد هاشم محمد

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

الموقف الأمريكي من حكومة الإطار التنسيقي والاستدارة نحو التوازن

تحكم الموقف الأمريكي اليوم من حكومة الإطار التنسيقي جملة من المعطيات، لعل أهمها اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة مع العراق سابقاً، والرؤية الأمريكية لحكومة السيد السوداني المدعوم من المقرّبين من إيران، وكذلك الدور الإيراني في العراق وتشعباته، فضلاً عن مجموعة من المعطيات الاقليمية والدولية التي اسهمت في تشكيل هذه الحكومة، كالحاجة الأمريكية الآنية لضبط أسعار الطاقة العالمية في ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية وعودة الاهتمام الأمريكي مرة ثانية بمنطقة الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، يحاول السيد السوداني بناء علاقات متوازنة ما بين الولايات المتحدة وإيران، الدولتين الأكثر نفوذاً وتأثيراً في مسار السياسة العراقية، فأعلن عن نيته بناء علاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، كتلك التي بينها وبين دول أخرى كالمملكة العربية السعودية، وهو ما تحدث عنه في مقابلة صحفية ل»وول ستريت جورنال» الأمريكية حيث أشار إلى «أن العراق يود أن تكون علاقاته مع الولايات المتحدة مماثلة لتلك التي تتمتع بها السعودية وغيرها من الدول المنتجة للنفط والغاز في الخليج»[1].

البراغماتية الأمريكية والقبول بالواقع

لقد أظهر السيد السوداني نفسه على أنه سياسي نشط وماهر، وهي بداية أفضل من المتوقع في هذه الفترة الحرجة من التوقيت والتحديات التي يواجها العراق داخلياً وخارجياً. وبما أن الثابت الرئيس الذي يحكم السياسة الأمريكية، هو الحفاظ على المصالح الأمريكية وحمايتها، لذلك لم تجد الإدارة الأمريكية بزعامة جو بايدن إلا أن تتبع نهجاً عاماً تجاه تلك الحكومة «الإطارية» يرتكز على العناصر الرئيسة الآتية[2]:

أولاً: تقبّل واقع إن الحكومة العراقية الحالية، هي حكومة الإطار التنسيقي الشيعي المدعومة من إيران، مع بعض الوزراء من القوى السياسية الكردية والسنية، لإضفاء طابع التنوع من جهة، ولتطبيق مبدأ المحاصصة السائد من جهة أخرى. ومن ثم على الإدارة الأمريكية أن تتعامل مع الحكومة العراقية ضمن إطار هذا الواقع، للحفاظ على مصالحها في العراق.

ثانياً: العمل على تنشيط العمل الدبلوماسي الأمريكي في بغداد، وهو ما تم من خلال مجيء السفيرة الأمريكية الجديدة للعراق ألينا رومانوسكي في حزيران/يونيو 2022. وجهدها الملفت للنظر، فمنذ تشكيل الحكومة العراقية الحالية في تشرين الأول/أكتوبر 2022 ولغاية الآن، قامت رومانوسكي بالاجتماع مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أكثر من 10 مرات، فضلاً عن عشرات الاجتماعات مع الوزراء وباقي المسؤولين الحكوميين.

ثالثاً: تهدئة الساحة العراقية، واستبعاد خيار العمل العسكري لمواجهة إيران و»أذرعها»، وإبقاء المواجهة بينهما في مستوى ما دون الصراع المباشر، لضمان تدفق النفط وعدم ارتفاع أسعاره، والتعويض عن ذلك بخيار الضغط الدبلوماسي من جهة، والإجراءات الاقتصادية

التـي تضيـق الخنـاق على اختـراق إيـران و»حلفائهـا» في العـراق للإقتصـاد العراقـي.

رابعـاً: محاولـة واشـنطن ترويـض الفصائـل المسـلحة المرتبطـة بإيـران، ومـدّ جسـور للعلاقـات مـع بعضهـا، وربمـا سنشـهد وعـوداً أمريكيـة لبعـض قـادة تلـك الفصائـل بشـطبهم مـن قوائـم العقوبـات الأمريكـي التـي أدرجـوا فيهـا خـلال عهـد الإدارة السـابقة بقيـادة ترامـب، مثلمـا فعـل بايـدن مـع الحوثييـن، وذلـك ضمـن اسـتراتيجية أمريكيـة تهـدف إلـى عـزل بعـض تلـك الفصائل عن إيـران، أو اسـتخدامها ورقـة ضغـط وتهديـد لبعـض دول المنطقـة، التـي قـد تتمـرد ضـد المصالـح الأمريكيـة، مثـل تركيـا. ولـدى واشـنطن سـابقة في ذلـك، على سـبيل المثـال إنهـا صنّفـت حـزب العمـال الكردسـتاني PKK، بأنـه منظمـة إرهابيـة، لكنهـا منـذ عقـود تقـوم بدعمـه والمنظمـات المسـلحة المنبثقـة منـه، ماليـاً وعسـكرياً، لإبتـزاز تركيـا والضغـط عليهـا، في الوقـت الـذي يُفتـرض أن الولايـات المتحـدة وتركيـا حلفـاء في النـاتـو.

خامسـاً: مكافحـة أي مسـاع مـن الصيـن وروسـيا لزيـادة نفوذهمـا في العـراق. وهـو مـا بدأنا نلمسـه في الآونـة الأخيـرة، خصوصـاً مـن قبـل الصيـن ومسـاعيها القويـة للعـب دور حيـوي في المنطقـة يتجـاوز الجوانـب الاقتصاديـة، إلـى مجـالات سياسـية ودبلوماسـية تزاحـم بهـا النفـوذ الأمريكـي هنـاك، وعلى سـبيل المثـال وسـاطتها الأخيـرة بيـن السـعودية وإيـران التـي توّجـت باتفـاق ينهـي الخصومـة الطويلـة بينهمـا ويفتـح آفاقـاً جديـدة مـن الشـراكة معهـم [2].

سادسـاً: أسـهم الدعـم الأمريكـي في إعـادة اتصـال العـراق بالمنطقـة وبـدء الاندمـاج معهـا، بـل والتحـرك نحـو دور اجتماعـي، وربمـا قيـادي. وكان السـيد السـوداني قـد قـال أن العـراق في وقـت سـابق يسـتعد لاسـتضافة محادثـات جديـدة بيـن إيـران والسـعودية. أن اسـتضافته لجـولات محادثـات بيـن إيـران والسـعودية والزيـارات الأخيـرة لقـادة ودبلوماسـيين أجانـب، بمـا في ذلـك البابـا في عـام 2021، واسـتضافة كأس الخليـج 25، ومؤتمـر بغـداد للتعـاون والشـراكة، كل ذلـك يعـزز ثقـة العـراق بـأن يلعـب دوراً وسـيطاً وبنـاءً في المنطقـة[3].

محددات الموقف الأمريكي من حكومة الإطار التنسيقي

هنـاك مجموعـة مـن المحـددات التـي تحكـم العلاقـة مـا بيـن حكومـة الإطـار التنسـيقي بقيـادة السـوداني والإدارة الأمريكيـة الحاليـة، ومـن ثـم فإمـا أن تُدفـع باتجـاه التعـاون والتطويـر، أو أن تكـون متوتـرة وغيـر مشـجعة. وأهـم تلك المحـددات:

أولاً: صعوبـة الموازنـة في العلاقـة مـا بيـن الولايـات المتحـدة وإيـران. على الرغـم مـن أنـه مـا زال مـن السـابق لأوانـه شـطب رئيـس الـوزراء العراقـي مـن خانـة الميـل إلـى السياسـة الإيرانيـة، إلا أنـه يسـلك مسـاراً يقـوم على الحـد الأدنـى الضـروري لمنـع تدهـور العلاقـات مـع واشـنطن بينمـا يلبـي مطامـح شـركائه المدعومين مـن إيـران. في 16 كانـون الثاني/يناير 2023، اسـتضاف رئيـس الـوزراء العراقـي، محمـد شـياع السـوداني، محادثـات مـع منسـق «مجلـس الأمـن القومـي» الأمريكـي لشـؤون الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، بريـت ماكغـورك. وبعـد فتـرة وجيـزة أفـادت بعـض التقاريـر أنـه اسـتضاف قائـد «فيلـق القـدس» الإيرانـي، إسـماعيل قاآنـي. ويسـلّط تعاقـب هذيـن الاجتماعيـن الضـوء على الميـزان المتأرجـح الـذي لا يـزال السـوداني يوازنـه منـذ توليـه السـلطة. ونظـراً لأنـه وصـل إلـى منصبـه بدعـم مـن الإطـار التنسـيقي المدعـوم إيرانيـاً، لا يـزال

غير واضح ما إذا كان يلتزم بعراق مستقل، تربطه علاقات قوية مع الولايات المتحدة أو يسير على خطى من سبقوه، وهو استرضاء واشنطن في الوقت الذي يعمل فيه على تموضع بغداد بصورة هادئة إلى جانب طهران[4].

ثانياً: موضوع التواجد الأمريكي. بعد اغتيال قاسم سليماني، أصبح وجود القوات العسكرية الأمريكية إلى حدٍ ما بمثابة اختبار حقيقي للسياسيين العراقيين. ففي أعقاب تلك العملية الأمريكية، أصدر مجلس النواب قراراً غير ملزم طالب بالانسحاب الفوري للقوات الأمريكية. وعلى الرغم من تقليص حجم القوات الأمريكية، إلّا أنه لا يزال يوجد حوالي 2500 جندي أمريكي على الأراضي العراقية. وليس من المستغرب أن تستمر بعض فصائل «الإطار التنسيقي» في معارضة هذا الوجود جهاراً. وفي الآونة الأخيرة، كرر رئيس «تحالف فتح»، هادي العامري، علناً مطالبته القديمة بالرحيل العسكري الأمريكي الكامل.

إلا أن السوداني قد سلك طريقاً آخر، فقد دعا إلى بقاء واستمرار وجود القوات الأمريكية لضمان هزيمة تنظيم «داعش» ودعمه لـ «اتفاقية الإطار الاستراتيجي»، وربما ذلك لا يُرضي شركاءه في التحالف، إلا أنه قد يتمكن من الاستمرار في صرف النظر عن هذه المسألة على المدى القريب. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف قد يعتمد على شرطين، الأول: أن تعمل حكومة السوداني على تحديد ميزانية تُوفر رعاية كافية لتحالف «الإطار التنسيقي». الثاني: أن تكون إيران وشركاءها العراقيين على استعداد لتقبل الوجود الأمريكي على الرغم من خطابهم المغاير لذلك[5].

ثالثاً: التوزيعات الوزارية والمناصبية. على الرغم من تأكيد السيد السوداني أن حكومته مستقلة ولن تكون حزبية، إلا أنه اختار شخصين من تنظيم «عصائب أهل الحق» المصنّف من قِبل الولايات المتحدة «منظمة أجنبية إرهابية» ليشغلا منصبي وزير التعليم العالي ورئيس الاتصالات في مكتبه الشخصي. وفي حين لم تكن هذه الخطوات موفقة بحسب وجهة النظر الأمريكية، إلّا أن خياراته للوزارات السيادية الأخرى (على سبيل المثال، الدفاع، الخارجية) لم تثِر مخاوف في واشنطن، بل بعثت على الثقة. ويرى منتقدو السوداني بأن تلك التعيينات هي بمثابة دعم لشركائه في التحالف الموالي لإيران. ومع انخفاض قيمة الدينار العراقي بشكل حاد مقابل الدولار، عيّن السوداني محافظاً جديداً لـ «البنك المركزي»، وهو علي العلاق الذي شغل سابقاً هذا المنصب ويعتقد أنه يميل إلى «تحالف دولة القانون»، الشريك الأكبر في تحالف «الإطار التنسيقي». ولا شك في أن العلاق كان المُفضل لدى نوري المالكي، رئيس الوزراء السابق الذي يرأس التحالف وأصبح «صانع الملوك» الفعلي في العراق.

وبعيداً عن التعيينات الفردية، كان السوداني قد نقل في أواخر العام الماضي إدارة شركة «المهندس» المملوكة للحكومة والممولة من قبل جهات مدعومة من إيران، وهي خطوة قام نظيره السابق، مصطفى الكاظمي، بتأجيلها إلى أجل غير مسمى. والتي تملك مجموعة متنوعة من الأعمال في قطاعات البناء والاستثمار والاتصالات والإنتاج العسكري. وبذلك ستوفر للجماعات المناهضة للولايات المتحدة، والتي صنفت واشنطن الكثير منها كإرهابية وفاسدة، إيرادات بديلة كتلك التي تدعم «الحرس الثوري» في إيران[6].

رابعاً: موضوع العملة العراقية والتهريب. من جانب آخر، يبدو أن السيد السوداني يتعاون مع مبادرة وزارة الخزانة الأمريكية للحد من تهريب الدولار إلى إيران ودول أخرى، ويدرك إن عمليات التهريب ساعدت في دعم أنظمة تلك الدول، بينما أدت إلى تقويض الاقتصاد العراقي. ولهذا السبب يمكن أن يساعد تنفيذ قيود وزارة الخزانة الأمريكية في الحد من الفساد، وإنعاش القطاع المصرفي في العراق، ودعم الاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من أن اتخاذ هذه الخطوة لا يحظى بشعبية لدى الكثير من شركاء السوداني في ائتلاف الإطار، إلا أنها لن تكلفه باهظاً على الصعيد السياسي؛ إذ يمكنه أن يقول بصراحة إن واشنطن أجبرته على ذلك. وحتى تحالف «الإطار» يدرك جيداً أن الولايات المتحدة تسدي الحكومة معروفاً من خلال تحويلها ما يقرب من مليار دولار شهرياً من عائدات النفط العراقي من «الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي» إلى بغداد[7].

خامساً: الإملاءات القانونية الإيرانية. في وقتٍ لاحق، أرسلت وزارة الخارجية الإيرانية وفداً إلى بغداد في الذكرى الثالثة لاغتيال سليماني. وكان هدفها الضغط على السوداني لوصف القائد الراحل على أنه كان «ضيفاً رسمياً» وقت وفاته، ومن شأن ذلك أن يمنح طهران نفوذاً أكبر لشن «حرب قانونية» ضد واشنطن. ويعد هذا الطلب بمثابة اختبار للسوداني، الذي يبدو أنه يفهم أن الانصياع لطهران في هذا الشأن سيعقّد العلاقات مع الولايات المتحدة ويخفف من فوائدها الاقتصادية والأمنية. وحتى الآن، أدان رئيس الوزراء عملية قتل سليماني باعتبارها «انتهاكاً صارخاً للأراضي العراقية والسيادة العراقية»، لكنه لم يلبِ بَعد طلب طهران بأنه كان «ضيفاً رسمياً» أو يوافق رسمياً على إنشاء محكمة مشتركة مع إيران لتدويل القضية.

الرؤية المستقبلية التي ستحكم الموقف الأمريكي بحكومة الإطار التنسيقي

سيحكم تلك العلاقة المستقبلية ثلاثة مستويات[8]:

1- إعادة التمهيد لدور أمريكي أكبر في العراق عبر الحضور المباشر، الداعم والمراقب لحكومة الإطار التنسيقي، وهو ما تم دعمه عبر اللقاءات والاتصالات الأمريكية العديدة منذ تشكيل حكومة السوداني وإلى اليوم، وهي رسالة قوية لإيران، تتلخص في أن أمريكا لن تسمح بتجاوز التمدد الإيراني في العراق أو مصادرة القرار العراقي، عبر تحجيم دور إيران المستقبلي وأدواتها هناك، مع الاهتمام ببقية القوى السياسية العراقية المكوناتية الأخرى وعلى رأسها العلاقة مع كردستان.

2- جعل العراق ضمن محور الاهتمام الأمريكي ونطاق الدول التي تعمل على تأمين إمدادات الطاقة، سواءً للولايات المتحدة أو حلفائها الغربيين، للحفاظ على استقرار الاسعار، مما ينعكس إيجاباً على قدرة الولايات المتحدة العالمية.

3- استمرار الدعم الأمريكي الأمني والعسكري للعراق، خصوصاً أن الجماعات المتطرفة لا تزال تشكل تهديداً للعراق والمنطقة التي فيها للولايات المتحدة مصالح متعددة ومتنوعة، إضافة إلى مساعدة العراق في المجالات الأخرى الأقل أهمية، كمكافحة الفساد والتحديات المناخية وغيرها.

في النهايـة، سـتتوقف الرؤيـة المسـتقبلية للموقـف الأمريكـي مـن حكومـة الإطـار التنسـيقي، على مـا سـتثبته حكومـة السـيد السـوداني، مـن هـل انهـا «حكومـة إطـار تنسـيقي»، ذات توجـه وميـل محـدد، أم حكومـة تسـعى لتقديـم إصلاحـات حقيقيـة وحوكمـة شـاملة، وتقاسـم للسـلطة والمـوارد وحـل الخلافـات مـن خـلال الحـوار، بـدلاً عـن خلـق نـوع مـن المظالـم التـي أدت إلـى ظهور التنظيمـات الإرهابيـة «داعـش»، وأدت إلـى اسـتفتاء الاسـتقلال الكـردي، ودفعـت عشـرات الآلاف مـن الشـباب الشـيعي إلـى الشـارع خـلال حركـة احتجاجـات 2019. لكـن لتحقيـق النجـاح يتطلـب ذلـك مـن حكومـة السـيد السـوداني مقاربـات وخطـوات موثوقـة لتحريـر البـلاد مـن سـيطرة بعـض الجهـات المتحكمـة بالقـرار العراقـي داخليـاً وخارجيـاً.

ولا شـك أن حكومـة السـوداني سـتواجه صعوبـة كبيـرة في محاربـة الفسـاد وتحسـين الاقتصـاد، طالمـا تخضـع لإمـلاءات مـن إيـران وغيرهـا مـن حلفائهـم المحلييـن. ومـع ذلـك، فـإن هـذا هـو على وجـه التحديـد مـا يبـدو أنـه يفعلـه في الوقـت الحالـي، حتـى وإن كان ذلـك فقـط لإحبـاط إجـراء انتخابـات مبكـرة يمكـن أن تعيـد الصدرييـن. ومـن ثـم فـإن المجتمـع الدولـي والآخريـن سـيلتقون بهـا في منتصـف الطريـق إذا مـا أرادت تلـك الحكومـة ذلـك.

1- David S. Cloud and Michael Amon, Iraqi Prime Minister Supports Indefinite U.S. Troop Presence, the wall street journal, Jan. 15, 2023, At: https://www.wsj.com/articles.

2 - واثق السعدون، محددات السياسة الأمريكية تجاه العراق في عهد إدارة بايدن، شؤون الشرق الأوسط، العدد مارس(3)، مركز دراسات الشرق الأوسط، اسطنبول، 2023، ص31-30.

3- Ahmed Aboudouh, China's mediation between Saudi and Iran is no cause for panic in Washington, Atlantic Council, March 21, 2023, At: https://www-atlanticcouncil-org.

4- Sarhang Hamasaeed, U.S., Iraq Emphasize Economic Cooperation as Core of Strategic Partnership, The United States Institute of Peace,Thursday, February 16, 2023, At: https://www.usip.org/publications.

5 - مستقبل غامض: فرص نجاح الحكومة العراقية الجديدة في الانفتاح على محيطها العربي، المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7/11/2022، متاح: https://futureuae.com.

6- David Schenker, Sudani's Wobbly Balancing Act Between Tehran and Washington, The Washington Institute for Near East Policy, Jan 27, 2023, At: https://www.washingtoninstitute.org.

7- متاح: https://www.iqiraq.news

8- Ambassador Douglas A. Silliman, Iraq Looks for Expanded Economic Ties and to Put Baghdad Back on Washington's Political Map, The Arab Gulf States Institute in Washington, Feb 17, 2023, At: https://agsiw.org.

9 - احسان الشمري، بغداد. واشنطن..المسار المعقّد في حكومة السوداني، تريندز للبحوث والاستشارات، 29 نوفمبر 2022، متاح: https://trendsresearch.org

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغـداد - الجادريــة - قرب تقاطـع ساحة الحريــة